

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-17

فرض تواجدها بـ"الكوطة" لا يضمن حضورها الفعلي

سقوط حر للتمثيل النسوي في البرلمان

كشفت الأرقام الرسمية الأولية التي قدمها رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، صدمة وخيبة أمل كبيرة تلقتها المترشحات في الاستحقاق التشريعي، حيث بلغ عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني التي حصدها المرأة في سابع برلمان تعددي 34 مقعداً فقط من أصل 5744 مرشحة، وهو ما يمثل 8 بالمائة من إجمالي مقاعد الغرفة السفلى والبالغ عددها 407 مقعد.

نسرین جعفر

● بمقارنتها مع حضور المرأة في عهدي 2012 و2017، تظهر النتيجة سقوطاً حراً ومدوياً لتمثيل النساء بأول برلمان في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، مقارنة بالبرلمانات السابقة. وتباينت قراءات المتابعين لنسبة تمثيل المرأة التي كشفت، حسب كثيرين، عن واحدة من أوجه التناقض والتعقيدات التي تطبع المشهد السياسي والعملية الانتخابية.

وترى الدكتورة نبيلة بن يحيى أن تراجع المرأة في البرلمان يمكن ربطه بجملة أسباب قانونية، سياسية واجتماعية، حيث قالت في اتصال مع "الخبر": "إن نظام المحاصصة الذي كان معمولاً به في آخر عهديتين تشريعتين قدّم فرصة لتعزيز حضور المرأة بقوة في المجلس التشريعي مقارنة بنظام المناصفة في الترشيحات المستحدثة في آخر تعديل لقانون الانتخابات والذي خلف تطبيقه انعكاسات سلبية على تواجد المرأة في البرلمان".

وقالت أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية نبيلة بن يحيى: "إن النسب المسجلة بنظام المحاصصة توضح أن مشاركة المرأة كانت مضمونة من حيث الكم دون ضمان النوع



عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني التي حصدها المرأة 34 فقط

باستمرارية لفرض مكانتها في الساحة السياسية".

وبالمقابل تقول المتحدثة "إن حظوظ الرجل قوية حتى ولو لم يكن له تجربة نضالية، لأن الفضاء الاجتماعي يسمح له بالاحتكاك مع الجميع في كل الأماكن والأوقات لتعزيز حظوظه، وهي خاصيات ليست متاحة للمرأة في مجتمعنا المحافظ وحتى في بعض المجتمعات الغربية". وتضيف: "بعض التقاليد السائدة في المجتمع أجهفت في جانبها السلبي في حق المرأة ليس فقط في الوصول إلى البرلمان، بل حتى

والكفاءة بالضرورة، في حين أن نظام المناصفة يفرض على القوائم المترشحة تقديم كفاءات نسائية لاستقطاب الأصوات الانتخابية".

ومن جانب تركيبة المرأة المرشحة، ترى الأستاذة نبيلة، أن أغلب المرشحات لم يكن لهن رصيد نضالي ووجود دائم في العمل السياسي لفهم التحدي وكيفية التفاعل مع الانتخابات. وتابعت "ورغم أن الكثيرات منهن من النخب ويحملن طموح التغيير، لكن هذا لا يكفي، إذ يتوجب على المرأة أن تكون حاضرة في نضالها السياسي

إلى المجالس المحلية، إذ ينظر إليها وكأنها عاجزة عن تمثيل المجتمع أو طائفة معينة منه وحل مشاكلها".

من جانبه، يرى الباحث في علم الاجتماع، نور الدين بكيس، أن نتيجة حضور المرأة في الانتخابات أقرب للواقع بشكل كبير، لأنها منتوج يترجم مساهمة المرأة في العملية السياسية وليست هدية من قبل السلطة، حيث قال في اتصال مع "الخبر": "إن مشاركة المرأة السياسية أصبحت لا تعتمد بالدرجة الأولى على الدعم الذكوري في العقود الأخيرة، خاصة بعد أن فتح الحراك الباب واسعاً للمشاركة النسوية في المسيرات ومتابعتها الشأن السياسي في ظل مجتمع محافظ أراد للمرأة أدواراً تقليدية معينة، ثم سمح لها بالخروج عنها في مجالات وظيفية كانت ذكورية بامتياز". ويوضح الخبير في علم الاجتماع أن "الصورة النمطية للسياسة في الجزائر لا تزال ترتبط بالخداع والمراوغة والكذب ولا تتناسب مع المرأة، فنحن نربط دائماً المرأة بالألم المربية، وبالتالي كان من المفضل دائماً تواجد المرأة في الوظائف المرتبطة بدورها كأم، والدليل أن المجتمع شرع تواجدها في مجال التعليم والصحة".

مترشحون دونوا العديد من التحفظات

مطالب بإلغاء نتائج الاقتراع على مستوى ولاية بجاية

ع. تغمونت

الانتخابية بالمنطقة، فيما أعاب هؤلاء غلق باقي المجمعات الانتخابية بعد ساعة أو ساعتين من فتحها، وذلك من دون وجود أسباب تستدعي هذا الغلق، في حين أشارت الرسالة إلى تسجيل حالة تعد صارخ على القانون وذلك على مستوى المركز الانتخابي الكائن بجبيرة ببلدية بوخليفة، أين تم تعيين مدير حملة إحدى القوائم الانتخابية رئيساً لذات المركز الانتخابي، كما تأسفت الرسالة من تعيين مندوبين على مستوى 52 بلدية "غير معروفين حتى لدى المترشحين أنفسهم" بعد ما تم جلب أغلبهم من خارج البلديات التي يقطنون فيها. للتذكير فقد فازت قائمة جبهة التحرير الوطني بـ 8 مقاعد من أصل 9 بولاية بجاية، فيما فازت القائمة الحرة "أمل ومستقبل" بمقعد واحد، وبلغت نسبة المشاركة بهذه الولاية حدود الـ 0.92 بالمائة ما يمثل 5179 ناخب من أصل أكثر من 561 ألف مسجل على قوائم الانتخابات في حين تم إلغاء 884 ورقة تصويت خلال عملية الفرز.

بدائرة تيشي "لا يتقبلها لا العقل ولا الضمير"، كون الأصوات المحصل عليها على مستوى المركز المذكور تقدر بأكثر من 3117 صوت من أصل نحو 4 آلاف مسجل في القائمة ما يعادل أكثر من 70 بالمائة من مجموع الأصوات المعبر عنها على مستوى الولاية. وأشارت الرسالة إلى أن هذه الأصوات تم التعبير عنها في ظرف وجيز والغريب في الأمر "عدم إبلاغ المترشحين بهذا المركز حتى يتم وضع مراقبين" - يقول نص الرسالة - التي كشفت في نفس الوقت عن وضع مجمعات انتخابية على مستوى الولاية "من دون إعلام المترشحين أو التشاور معهم". كما تطرقت الرسالة إلى لغز آخر يتمثل في عدم إرسال صناديق الاقتراع إلى العديد من المجمعات الانتخابية، منها على سبيل الذكر لا الحصر، دائرة خراطة التي تحصي نحو 35 ألف ناخب، ما حرم حتى مترشحي المنطقة من الإدلاء بأصواتهم، حيث أشارت الرسالة إلى أنه ليس هناك أي أسباب مقنعة تمنع إجراء العملية

وجه مترشحو القوائم الحزبية والحرية للانتخابات التشريعية على مستوى ولاية بجاية رسالة إلى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يطعنون من خلالها في نتائج وظروف إجراء الاقتراع على مستوى الولاية، بسبب شبهات التزوير التي تحوم حول العملية الانتخابية. وطالب في هذا الصدد مرشحو حزب المستقبل والتحالف الوطني الجمهوري وحركة الإصلاح والفجر الجديد وصوت الشعب والحرية والعدالة والتجمع الوطني الديمقراطي والقائمة الحرة "أحرار الصومام" بالإضافة إلى مترشح عن جبهة التحرير الوطني، من محمد شرقي بإلغاء نتائج الاقتراع على مستوى ولاية بجاية مع فتح تحقيق في شبهات التزوير التي شهدتها العملية، حسبهم. وقال معدو الرسالة في هذا الصدد، إن النتائج المحصل عليها في المركز الانتخابي "تالة حمزة"

معربا عن ارتياحه لنجاح التشريعات .. أبو الغيط : استقرار الجزائر ركن مهم في المنظومة العربية

المشترك خاصة في المجال الإعلامي. وأوضح بيان لوزارة الاتصال، أن السيد بلحيمر قدم عرضا موجزا حول الحركة السياسية التي تشهدها الجزائر خاصة الانتخابات التشريعية التي جرت السبت الماضي وهو ما يمثل "خطوة إيجابية أخرى في مسار بناء الجزائر الجديدة". كما تناول اللقاء قرار وزير الشؤون الخارجية صبري بوقدوم والمتعلق باستضافة الجزائر للقمّة العربية المقبلة وهو القرار الذي "رحب به" الأمين العام لجامعة الدول العربية. وتطرق أبو الغيط إلى اللقاء الذي جمعه في وقت سابق برئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مشيدا بما يتمتع به من "حكمة وبصيرة"، معبرا عن إعجابه بـ"الحراك المتحضر في الجزائر الذي تميز بالسلمية".

ي.ن

أعرب الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، أمس، بالقاهرة عن ارتياحه لنجاح الجزائر في إجراء الانتخابات التشريعية يوم السبت الماضي، مؤكدا أن هذا الاستحقاق يعكس "الثقة الشعبية في المسار السياسي لاستكمال المؤسسات الدستورية في البلاد".

وقال مصدر مسؤول بالأمانة العامة للجامعة العربية، إن السيد أبو الغيط شدد لوزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، عمار بلحيمر لدى استقباله له بمقر الأمانة العامة للمنظمة على هامش أعمال مجلس وزراء الأعمال العرب، على أن "الجزائر بلد عربي مهم وأن استقراره وازدهاره يمثل ركنا مهما في المنظومة العربية".

من جانبه، أكد وزير الاتصال حرص الجزائر "الدائم" على دعم العمل العربي

الاتحاد البرلماني العربي

الجزائر قادرة على إطلاق مرحلة ديمقراطية جديدة

الذي يعد ركيزة أساسية في مسيرة التطور الديمقراطي والتغيير والإصلاح". وجدد الاتحاد البرلماني العربي ثقته وأمله في قدرة الجزائر في ظل قيادتها المخلصة لوطنها، على إطلاق مرحلة سياسية ديمقراطية جديدة تلبي طموحات الشعب وتطلعاته في إرساء حكم ديمقراطي قائم على أساس المساواة والمشاركة وسيادة القانون.

وأعرب الاتحاد بالمناسبة، عن تمنياته بـ"التوفيق والنجاح لأعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري الجدد في تحمل مسؤولياتهم الجسام وتهيئة السبل الناجعة للتغلب على جميع تحديات المرحلة الحالية وتجاوز شتى أنواع المصاعب والعراقيل ومتابعة مسيرة التقدم والازدهار والرخاء". كما أكد الاتحاد البرلماني العربي عن "وقوفه ودعمه الكامل" للجزائر، مجددا "مباركته لمسيرتها الديمقراطية والتنمية السياسية على أوسع نطاق والنهوض بكل قوة واقتدار في كل مناحي الحياة".

جدد الاتحاد البرلماني العربي ثقته في قدرة الجزائر على إطلاق مرحلة سياسية ديمقراطية جديدة تلبي طموحات الشعب وتطلعاته، واصفا الاستحقاق التشريعي الأخير بمثابة "ركيزة أساسية" في مسيرة التطور الديمقراطي والتغيير والإصلاح.

س.س

وأكد البرلمان العربي في بيان، أمس، على أهمية الانتخابات الديمقراطية الحرة النزيهة وضرورة ممارسة كل ما تملّيه مقتضيات الشورى في تعزيز القدرة على بناء المؤسسات الدستورية والسياسية للدولة وما تمثله كل هذه الأنماط والممارسات من أرضية لبناء نظام جديد، يعكس إرادة المواطنين ويلبي طموحاتهم في غد أكثر استقرارا وازدهارا. وأضاف البرلمان العربي، أن الاتحاد "يقدر ما حققته الانتخابات البرلمانية في الجزائر الشقيقة، من نتائج إيجابية، مهنّا الجزائر "قيادة وحكومة وبرلمانا وشعبا، بمناسبة هذا الاستحقاق الدستوري المهم

نتائج تشريعات 12 جوان تؤكد ريادة الأفلان وتمنح الفرصة للشباب

الأحرار.. قوة التحالفات؟

أكدت نتائج تشريعات 12 جوان 2021 ريادة حزب جبهة التحرير الوطني في الساحة السياسية بعد أن حصد 105 مقعد، كما كشفت هذه الاستحقاقات عن بروز عنصر الشباب بقوة ضمن الأحزاب وفي القوائم المستقلة، ما ينتج مجلسا شعبيا وطنيا بتركيبة بشرية مغايرة لسابقه.. وهو ما سيفتح الباب أمام رهانات التحالفات حسب العديد من المحللين للمشهد السياسي الوطني.

نتائج التشريعات تطوي صفحة الأغلبية البرلمانية

مكتب العاصمة: كريمة حارث



تحديات كبرى أمام النواب

التغيير)، غير أن الجديد بالنسبة لها هو مضاعفة عدد المقاعد الذي تحصلت عليه، والذي قفز إلى 64 مقعدا بعد أن كان 34 مقعدا.

وبرصيد لم يتجاوز 57 مقعدا، أخفق "التجمع الوطني الديمقراطي" في حصد أكبر عدد من المقاعد أوحى الحفاظ على ما حققه سابقا، بعد أن كان قد فاز بمائة مقعد قبل خمس سنوات، وبتراجع هيمنة أحزاب لطالما وصفت بالغريمة، كانت تفتك، في السابق، الأغلبية البرلمانية، واكتفائها، هذه المرة، بتقاسم الحصة الأكبر من المقاعد مع الأحرار.

كما برزت إلى الواجهة أحزاب صاعدة، على غرار "حزب المستقبل" الذي حصد 48 مقعدا و«حركة البناء الوطني» التي دعمت حضورها في رواق التمثيل النيابي بأربعين مقعدا، كما تم أيضا تسجيل حضور أحزاب معتمدة حديثا لقبه البرلمان، كصوت الشعب الذي افتك ثلاث مقاعد، فيما غابت أحزاب أخرى كتجمع أمل الجزائر. ولذلك فإن نتائج الانتخابات التشريعية التي أعلن عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أسفرت عن 6 كتل برلمانية، باعتبار أن القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ينص على أن المجموعة البرلمانية تتكون من عشرة نواب على الأقل وهو ما يؤول الأفلان والأحرار وحمس والأرندني والمستقبل والبناء لتشكيل كتلة برلمانية.

اجمالي 462 مقعد في المجلس)، تدنت حصته لتصبح 105 مقعدا، بعد خسارته للعديد من معاقله عبر الولايات، ما أدى إلى تهقير حضوره هذه المرة. ليكون بذلك تراجع الأحزاب التقليدية، حسب المتتبعين، أحد أهم ما ميز نتائج هذه التشريعات وهو ما يعكس "الصورة الحقيقية للمشهد السياسي في الجزائر، بعد الحراك الشعبي الأصيل".

الصورة الحقيقية

وبدورهم، شكل الأحرار المفاجأة الحقيقية في هذه التشريعات، بكسبهم الرهان وتحقيقهم لاستشرافات الكثير من المحللين السياسيين الذين كانوا قد تنبأوا باكتساحهم للمجلس الشعبي الوطني، بناء على تقدم عدد قوائم مترشحيهم على القوائم الحزبية. ليتحول الأحرار إلى القوة السياسية الثانية في البلاد، بنصيب قدر بـ 78 مقعدا. نتيجة ستمرر حتما تغيرا في ميزان القوى التقليدية. مع العلم أن رئيس الجمهورية قد التزم بتمويل حملة المترشحين المستقلين الأقل من 40 سنة لإبعاد المال الفاسد عن العمل السياسي.

ومن جهتها، حافظت "حركة مجتمع السلم" على المركز الثالث، مثلما كان عليه الحال في التشريعات السابقة (في إطار تحالف كانت قد عقدته مع حركة

صنع، الأحرار، المفاجأة بتحولهم لثاني قوة سياسية في البلاد في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الانتخابات التشريعية في الجزائر، حيث حصدت على 78 مقعدا بالمجلس الشعبي الوطني بعد الأفلان الذي تراجع في عدد المقاعد مقارنة بالعهدات التشريعية الماضية لتطوي بذلك صفحة الأغلبية البرلمانية ويفتح عهد جديد تعطى فيه الأولوية للكفاءات والشباب ولأحرار الجزائر ليكونوا عند حسن ظن وثقة المواطنين الذين صوتوا لصالحهم ولبرامجهم الانتخابية.

وأبرزت نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في 12 جوان على خريطة سياسية جديدة مثلما كان منتظرا، بالنظر إلى التعهدات التي قدمها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، منذ انتخابه في ديسمبر 2019، بضخ دماء ووجوه جديدة وإعادة ترتيب المشهد السياسي في المجلس الشعبي الوطني، هذه التعهدات صاحبها سلسلة من الضمانات التي تجسدت في شفافية ونزاهة عملية الاقتراع وكذا في النتائج التي أسفرت على إحصاء 78 نائبا حرا في المجلس الشعبي الوطني ما يجعل من هذه المجموعة القوة البرلمانية الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني والذي ورغم تصدره الصدارة بـ 105 مقعد إلا أنه فقد الأغلبية البرلمانية والتي يؤكد الكثير من الملاحظين أنها "خسارة سياسية"، بالنظر إلى تراجع تمثيله.

غير أن حفاظه على المركز الأول في عدد المقاعد، حسب ذات الملاحظين، يمكن تفسيره بكونه قد "استغل فرصة المقاطعين، في ظل توفر وعاء انتخابي تقليدي مهيكلا، وثقافة متجذرة لدى مناضليه للانتخاب مهما كانت الهجمات عليه"، وبالإضافة إلى ذلك، نجحت هذه التشكيلة السياسية في "تكييف نفسها مع المعطيات والتوجهات السياسية الجديدة محليا، بتغيير الوجوه القديمة وإبراز مترشحين جدد، وعلى وجه أخص، ممن لم يسبق لهم تبوء مسؤوليات سابقة في الحزب"، حسب نفس الملاحظين.

فبعد أن كان حزب جبهة التحرير الوطني قد افتك في المجلس الشعبي الوطني السابق 161 مقعدا (من

أستاذ العلوم السياسية، سليم قلاّلة :

«الحزبية» في اضمحلال والجماهيرية لن تعود

يرى الأستاذ في العلوم السياسية سليم قلاّلة، أن الجزائر تخطت مرحلة معالجة الملف السياسي بسلام، والذي أخذ أكثر من حقه، ولو بالحد الأدنى من التوافق، متجاوزين بذلك مرحلة مفصلية في تاريخ النضال السياسي. كما يفسر قلاّلة تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المبكرة، التي جرت السبت الماضي، بتدهور «الحزبية» واضمحلالها، مع طموح الجزائريين نحو مشروع اقتصادي اجتماعي واضح.

حوار: هيام لعوين

«الشعب»: جرت تشريعات جوان الجاري، في ظل دستور ونظام انتخابي جديدين، ما تقييمكم الأولي للعملية الانتخابية ككل ونتائجها المؤقتة؟

د. سليم قلاّلة: الملاحظة الأولى هي أنّ هذه المحطة مرّت بسلام وفي ظروف جيّدة. وكم كنّا في حاجة إلى أن نتخطى هذه المرحلة وأن ننتهي من الملف السياسي، الذي أخذ أكثر من وقته في المعالجة في بلادنا، وكلّما تأخّرنا في معالجة الملف كلما تعقد أكثر وخسرنا أكثر. لذلك كنّا أنادي دائماً بضرورة حل الإشكال السياسي المطروح بالحد الأدنى من التوافق، أو على الأقل بالحد الأدنى من النتائج.

وينبغي ألا نضخم أو نهوّل من مسألة انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ولكن في نفس الوقت ينبغي أن لا نهوّل من ذلك، لأننا نكون قد تجاوزنا مرحلة مفصلية في تاريخ النضال السياسي الجزائري المعاصر. وأظنّ أنه وبالرغم من كل شيء، وبوجود انتقادات للخارطة السياسية التي ظهرت، سواء كنا معها أو لسنا معها، فمن وجهة نظري علينا اليوم الشروع في فتح الملفات الأكثر أهمية والأكثر استراتيجية، وأقصد بذلك الملفات الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية التي تخصّ جميع المواطنين بدون استثناء. ولا أتصوّر بأنّ البرلمان سيكون عاملاً معرقلاً لهذا المشروع، وفي كلّ الحالات، ومهما كان نوع هذه الغرفة السفلى، سواء كانت تشكيلتها تتربك من أحزاب تقليدية، جديدة أو أحرار، يجب أن تسخّر الغرفة البرلمانية السفلى الجديد وتوضع ضمن مشروع إعادة بناء الدولة وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، خاصة إذا كان في إطار رؤية إستراتيجية، فإنّ البرلمان سيضطرّ للتكيف معه، لكن إذا لم نركّز على مسألة المشروع الوطني وطرح الرؤية الواضحة استعداداً للبناء القادم، فإنّ المجلس الشعبي الوطني، مهما كان، حتى وإن كان يضمّ خير الطاقات، فستهدر طاقاته ولا يستطيع تحقيق أيّ من أغراضه.

بحسب النتائج غير النهائية، حافظت جبهة التحرير الوطني على الريادة، بالرغم من تراجعها عن حصد الأغلبية، مع بروز كتلة قوية للمستقلين، كيف تفسرون ظهور خارطة جديدة للبرلمان؟

■ ■ ■ المشكل ليس في «الأفلاق» ولا في «الأرندي»، وليس في الشعار. المشكل ليس في



عنوان الحزب، إنما في التركيبة البشرية، أو في الممارسة التي كان يمارسها المنتمون إلى الحزب العتيد. الجزائريون بشكل عام ليسوا ضدّ «الأفلاق» كشعار أو كعنوان وكرمز تاريخي نفتخر به، لكن اختلط عليهم الأمر بين جبهة التحرير الوطني وبين من كان يزعم تمثيل «الأفلاق»، لذلك عندما نُعيد تشكيل التركيبة البشرية للجبهة، فبالنسبة لي قد نُعيد الاعتبار لهذا الرمز التاريخي. وبالرغم من أنني لست مطلعاً حالياً على التركيبة الجديدة «للعتيد» كنواب، ولكن بشكل عام ننتظر ما تحمله الأيام ونأمل بأن يكونوا قد استفادوا من الدرس السابق وأن يكونوا في مستوى الرمز التاريخي الذي ينبغي أن لا يندثر، بالطريقة التي قد تُفرض البعض. لكن إذا كانت هذه التشكيلة الجديدة، فينبغي أن تأخذ العبرة مما سبق، وأن تكون من مهامها الكبرى إعادة الاعتبار لهذا الرمز التاريخي. ومن هذا المنطلق، أقول إنه وبالرغم من أنني لست مناضلاً في الحزب، إلا أنني أغار عليه عندما أجده يُهان، فالمشكل من استخدم الحزب وهم كثيرون وأصبحوا أفراداً منتمين إليه سورياً، وشوّهوا هذا الرمز، وهي سياسة كانت متعمّدة في هذا المجال.

ألا ترى أستاذ، أنّ نسبة المشاركة جعلت الأحزاب التقليدية الموالية للنظام السابق، تحافظ على مكانتها؟ وما تفسيركم للعزوف؟

■ ■ ■ المقاطعة مشكلة كبيرة. وعودة الجزائريين للإقبال على انتخابات برلمانية لن يكون غداً، وليس في القريب العاجل، إن لم أقل قد انتهى عهد التصويت الجماهيري. ربما قد عرفت الجزائر أكبر نسبة للمشاركة في تاريخها خلال انتخابات 1992 التي وصلت النسبة فيها لأكثر من 50 بالمائة، ما يدل على انخراط الهيئة الناجبة في العمل السياسي، وذلك العهد لن يعود. وحتى ولو وفرنا كل

الشروط، لن تكون هناك مشاركة سياسية كبيرة مستقبلاً، لأن الجزائريين ملّوا من الأحزاب ومن العمل الحزبي. بشكل عام الشباب وحتى جميع الجزائريين يبحثون عن مشروع اقتصادي اجتماعي واضح المعالم، يفتّحون فيه طاقاتهم ويحققون الأهداف التي وصلت إليها الكثير من الدول، فالحزبية بشكل عام في تدهور وستضمحل تدريجياً، وهذا حتى في الأنظمة الديمقراطية.

كيف تفسرون تراجع تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني في عهده التاسعة؟

■ ■ ■ مشكلة مشاركة المرأة تعود إلى وجود القانون الذي يمنحها الحق السياسي مثلاً، وهذا خطأ وقع. فالمرأة ينبغي أن تصل للبرلمان بالتطور الحاصل في المجتمع وليس بالنسبة أو الكوطة. فهل هناك قانون يلزم النساء بأن تكن الأغلبية في التعليم أو الصحة، أو في بعض المجالات الحساسة؟ أكيد ليس هناك. لكن طبيعة تطور المجتمع أدى إلى هذه النتيجة، وهذا ينبغي أن يكون في المجال السياسي، ولا نحاول لي عنق تطوّر المرأة في المجال السياسي بقوة القانون.

واعتماد «الكوطة»، كما كان يحصل في استحقاقات سابقة، ومناصفتها للقوائم في القانون الجديد وفرضها خطأ أيضاً. كان يُفترض أن تترك الأمور على طبيعتها وتشارك بالنسبة التي يعطيها لها التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في الجزائر، إلى جانب تأثيرات البنية الثقافية في المجتمع والقيم السائدة فيه، وهي أمور تدفعها بنفسها للوصول إلى هذا القطاع أو ذلك. ونلاحظ حتى في أمريكا، فمشاركة المرأة ضعيفة، لكنّها متواجدة في الكونغرس الأمريكي والغرفتين، لكنّ في دول إفريقية قُرضت المرأة بالقانون حتى تحصل على مشاركة عالية، وهذا لا يعكس حقيقة دور المرأة في المجتمع، لذلك هناك خلل في مسألة ضبط المعادلة السياسية لمشاركة المرأة في البرلمان.

في منظورك، ماهي تحديات البرلمان المقبل في ظل الظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بالبلاد؟

■ ■ ■ المجلس الشعبي الوطني القادم ينبغي أن يندرج ضمن مشروع اقتصادي واجتماعي وسياسي واضح المعالم، وأن يبقى هذا البرلمان معتمداً على ما تقدمه الحكومة من مشاريع قوانين، ينبغي أن يصادق عليها، بل ينبغي أن يبادر بالمشاركة، لكن على الأقل أن يساهم في بلورة رؤية شاملة للمجتمع ويتحرك ضمنه هو، وباقي الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة.

بعد ضبط حوالي 290 مليون سنتيم في حقيبتها

إيداع مراقبة في الانتخابات التشريعية بمعسكر الحبس المؤقت

أودع قاضي التحقيق لدى محكمة معسكر، مراقبة لحزب حركة «حمس» لإحدى المراكز الانتخابية، الحبس المؤقت على ذمة التحقيق، بعد ضبط بحوزتها مبلغا ماليا يناهز 290 مليون سنتيم، فيما وضع شخص آخر تحت الرقابة القضائية. وتعود أسباب الحادث إثر ضبط

مصالح الأمن المشتبه فيها أمام إحدى مراكز الاقتراع، يوم الانتخابات المصادف لـ 12 جوان وبحوزتها حقيبة بها مبلغ مالي يناهز 290 مليون سنتيم ومنشورات للحملة الانتخابية لصالح «حركة مجتمع السلم»، أين تم اقتيادها لأقرب مركز أمني وسماعها، حيث أشارت إلى أنها

فعلا عملت في ذلك اليوم كمراقبة للانتخابات، غير أن المبلغ الذي كان بحوزتها هو ملكها الخاص، وجلبته معها خوفا من عملية سطو على مسكنها، كونها تقيم وحدها، ولا علاقة للحزب الذي تنتمي إليه بتلك الأموال، ليتم تقديمها للممثل أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة معسكر،

الذي أحال الملف أمام قاضي التحقيق لدى نفس المحكمة، أين أكدت نفس التصريحات المتضمنة، أن المبلغ المالي ملكها الخاص، مضيعة بأنه تم توظيفها فقط كمراقبة يوم الانتخاب وليست مناضلة، ليقرر إيداعها الحبس المؤقت على ذمة التحقيق. عيسى بوغزة

COMMENTAIRE

Majorité présidentielle

Par Larbi Chabouni

Les dés sont jetés. Toutes les tentatives désespérées de déstabilisation et de manipulation politicienne éhontée ont été balayées par la nouvelle Algérie qui ne croit qu'au verdict des urnes de la transparence et de la représentativité réelle dans les institutions frappées du sceau de la crédibilité et de la légitimité. Nul diktat ne saurait se substituer au choix libre et souverain du peuple garanti par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, et scrupuleusement observé par l'Autorité nationale indépendante des élections, présente en force dans toutes les étapes du processus électoral. Il faudra bien sûr s'attendre à une levée de boucliers des prédicateurs du chaos inquiets des avancées démocratiques et de la consolidation de l'édifice institutionnel, porteuses de stabilité et de relance économique boostée par le bond en avant de la croissance. La crise multidimensionnelle, léguée par un régime pourri, s'estompe pour valider les promesses de changement redouté par les cercles revanchards et les puissances néocoloniales et impériales. L'Algérie du renouveau est en route. Elle est forte de la mobilisation effective de la majorité politique acquise au dialogue et à la démocratie participative en vecteur de changement civilisationnel consacré, pour la première fois, par la signature de la charte d'éthique par tous les candidats aux législatives. Cette percée a largement contribué au déroulement du processus électoral dans un climat apaisé et de convivialité. Bien au-delà des approches techniques du scrutin, la victoire incontestable sur la fraude est un acquis fondamental reconnu majoritairement par les candidats. La crédibilité du scrutin, attestée par le refus de toute contestation des résultats électoraux, scelle l'ère de la représentativité réelle. La revue en baisse du taux de participation (23,03% au lieu de 30,3%) et la reconfiguration du paysage politique sont les indicateurs de la fin de l'exercice hégémonique du pouvoir. Le recul du FLN (105 sièges), pourtant victorieux des législatives, et du RND (57 sièges), arrivé en troisième position, et la défaite des partis islamistes caractérisent une dynamique électorale en mouvement où le central de la 2^e force, les indépendants, imposera un équilibre dans le nouveau Parlement. L'absence d'une majorité parlementaire trace la voie à une coalition présidentielle apte à relever les défis de la stabilité et du développement dans le nouveau monde de la compétitivité où, assurément, la participation de tous les partenaires est attendue.

■ L. C.

LÉGISLATIVES : RETOUR SUR LES RÉSULTATS

L'ANNONCE DES RÉSULTATS PROVISOIRES DES ÉLECTIONS LÉGISLATIVES a été diversement accueillie par les formations politiques ayant pris part au rendez-vous électoral. Si les vainqueurs exultent, ceux ayant échoué adoptent, par contre, deux attitudes : certains crient au scandale tandis que d'autres préfèrent encaisser.

Crédité de 48 sièges, le front El Moustakbel de Belaïd Abdelaziz exprime sa satisfaction. «Nous sommes très contents des résultats qui correspondent à nos pronostics», affirme Chems Eddine Oumedour, membre de la direction. N'empêche, le parti est en train de préparer des recours. Il s'estime lésé au moins de deux sièges. Au mouvement El Binaa, on ne cache pas non plus sa joie. Et pour cause, de 6 sièges dans l'ancienne APN, la formation du fantasque Bengrinda est passée à 40. «Pour nous, c'est une véritable avancée et c'est un résultat très satisfaisant qui peut même être revu à la hausse à la faveur des recours», soutient le responsable de la communication du parti, Salah Houcine. Le RND qui a obtenu 57 sièges, se classant derrière le MSP, accuse le coup. «Les résultats étaient attendus compte tenu des circonstances par lesquelles est passé le parti. A cela s'ajoute la complexité du mode électoral», argumente le directeur de la communication du parti, Safi Arabi. Selon lui, l'adoption du mode électoral avec liste ouverte, ainsi que les aides de l'Etat aux listes indépendantes ont chamboulé la donne. De son côté, le président d'El Karama,

Ahmed Daoui, dont le parti a obtenu 1 siège, estime qu'«il était attendu que les partis structurés s'en sortent victorieux». Visiblement, lui aussi, dépité par le score nul de sa formation, le président du Parti de la liberté et la justice (PLJ), Djamel Benziadi, estime qu'il y a eu beaucoup d'irrégularités, à l'instar de coupures d'électricité au moment du dépouillement. «Les anciennes pratiques sont toujours en vigueur», peste-t-il. De son côté, le président du Front national algérien (FNA), Touati Moussa, fait observer que les résultats sont décevants, soutenant que l'Autorité nationale indépendante des élections n'a ni les capacités intellectuelles ni les moyens matériels pour organiser les élections.

UN COUPABLE : L'ABSTENTION

Lakhdar Benkhelaf dont le parti, le Front pour la justice et le développement (FJD), a obtenu 2 sièges, note que ces résultats ne reflètent nullement la réalité. «Nous avons remarqué l'absence des électeurs ainsi que celle de l'instance chargée d'organiser les élections», soutient-il, précisant que les encadreurs au niveau des bureaux de vote n'ont même pas su comment faire le comptage des voix.

Habib Brahmia, responsable de la communication à Jil Djadid, préfère, quant à lui, dédramatiser le résultat (1 siège). «Nous assumons la responsabilité», note-t-il. «Nous avons essayé de présenter un programme sérieux et un projet moderniste», soutient-il. Selon lui, l'abstention a fait revenir les visages de l'ancien régime. De son côté, Brahim Sedrati de Talai El Houryat soutient que ces résultats étaient attendus puisque c'est la première fois que le parti participe aux législatives. «C'est aussi des résultats prévisibles compte tenu du faible taux de participation», souligne-t-il.

■ Fatma Zohra Hakem

Le Conseil de la nation rend un vibrant hommage à l'ANIE

LE CONSEIL de la nation a rendu, hier, un vibrant hommage à l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), qui a «assumé pleinement son rôle» lors des élections législatives qui se sont déroulées samedi dernier, indique un communiqué du Bureau de la chambre haute du Parlement, rendu public à l'issue d'une réunion présidée par Salah Goudjil.

«Le Bureau du Conseil de la nation, présidé par M. Salah Goudjil, président du Conseil de la nation, tout en exprimant sa profonde satisfaction par rapport au climat empreint de sérénité qui a caractérisé le déroulement des élections législatives du 12 juin 2021, tient à rendre un vibrant hommage à l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) qui a pleinement assumé son rôle lors de ce scrutin», lit-on dans le communiqué.

Le Bureau du Conseil de la nation a également adressé ses «sincères félicitations aux citoyens pour leur contribution à jeter un jalon et à ajouter un pilier supplémentaire à l'édification de la nouvelle Algérie que, tend à consacrer M. Abdelmadjid Tebboune, président de la République», relevant dans ce contexte que «les citoyennes et citoyens, comme à l'accoutumée, ont donné la preuve de leur fidélité au pays et aux idéaux et référents de Novembre, lorsqu'il s'agit de l'Algérie et de l'intérêt suprême de la

Nation». A cet égard, le Bureau du Conseil de la nation a indiqué, dans son communiqué, qu'«il ne s'étonne nullement du fait qu'à chaque fois que l'Algérie franchit une nouvelle étape dans le processus d'édification institutionnelle et de renforcement de son front interne des voix s'élèvent pour dénigrer le travail accompli».

Il a, à ce propos, relevé que «la dernière en date, celle d'une parlementaire socialiste membre du Sénat français réputée pour sa haine envers l'Algérie et habituée à distiller son fiel contre notre pays, usant d'une logique politique perverse et faisant de notre pays un des points cardinaux de son agenda politique dont la bassesse et la vilénie n'ont d'égal que les sentiments des nostalgiques du sinistre passé colonialiste fidèle qu'elle est à la voie tracée par ses ancêtres socialistes colonialistes à l'instar de Guy Mollet et Robert Lacoste dont les visées néfastes contre ce pays ont été réduites à néant grâce à l'héroïsme et aux sacrifices du vaillant peuple Algérien».

Le Bureau du Conseil de la nation a ajouté que «cette +rêveuse chimérique+ qui se considère concernée par la situation interne de l'Algérie doit se rendre compte que, les Algériennes et les Algériens, tous courants et tendances confondus, ont pesé le pour et le contre, fait prévaloir la raison ainsi que le discernement entre le rêve et l'illusion

et ce fut l'éveil et la clairvoyance fruit du Hirak béni et authentique dont la résultante a été la tenue des élections présidentielles il y'a de cela 18 mois, dont la transparence et l'intégrité ont été reconnues par tout le monde, avant d'être suivies, alors que les tenants du dénigrement n'avaient pas encore repris leurs esprits du choc reçu, par les dernières élections législatives qui ont apporté la preuve indéniable, à ces tribunes, que l'Algérie nouvelle sous la direction de M. Abdelmadjid Tebboune, président de la République, ne se soumet à aucune forme de chantage ou de compromission». «L'Algérie jouit de l'indépendance de sa décision et de rationalité en matière d'analyse. Elle n'opte et n'adopte aucune position de soumission ou de reddition. L'Algérie est amplement consciente de ce qu'elle veut et de la voie qu'elle a choisi de suivre sans accorder de crédit aux conclusions suspectes et subjectives des tenants du néo-colonialisme et des nostalgiques du sinistre passé colonialiste de leur pays», a souligné le Bureau du Conseil de la nation, notant, par ailleurs, que «l'Algérie ne se préoccupe nullement par rapport à de telles déclarations nourries et relayées par les tribunes de la désinformation et de la désillusion qui ne cessent de répercuter et d'amplifier des contre-vérités sur la base de directives visant à nourrir de faux espoirs et créer des héros en papier». **S.O.B.**

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Les indépendants créent la surprise, le FLN tire profit du boycott

PAR LAKHDARI BRAHIM

La victoire est revenue lors des législatives du 12 juin au parti du Front de libération nationale (FLN), alors que les indépendants ont créé la surprise en s'érigeant deuxième force politique dans le pays, une première du genre en Algérie.

Suite à l'annonce, mardi, par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) des résultats préliminaires des législatives, les contours de l'Assemblée populaire nationale (APN), dans sa 9^e législature commencent à se dessiner avec l'absence d'une majorité absolue, le parti du FLN ayant décroché 105 sièges, suivi des indépendants avec 87 sièges, une première dans l'histoire du Parlement algérien.

C'est dire que les résultats des législatives du 12 juin (provisoires jusqu'à la proclamation des résultats définitifs par le Conseil constitutionnel) ont fait ressortir de nouvelles données qui redéfinissent la scène parlementaire.

En présence d'une base électorale structurée, le FLN tire profit du boycott.

En passant de 161 sièges (sur un total de 462) au sein de l'ancienne APN à 105 sièges, le parti FLN aura perdu, cette fois-ci, ses foyers dans plusieurs wilayas, un constat qualifié de *"perte politique"* de sa représentation, selon des observateurs qui expliquent le maintien de la première place en nombre de sièges par *"le boycott dont a tiré profit le parti, en présence d'une base électorale classique structurée et une culture ancrée chez les militants qui votent quels qu'en soient les fustigations"*.

En outre, cette formation politique a réussi à *"s'adapter avec les nouvelles tendances politiques locales en changeant les anciennes figures et mettant en avant de nouveaux candidats, notamment ceux qui n'ont jamais occupé de postes de responsabilité au sein du parti"*, selon des observateurs.

Les indépendants, une véritable surprise

De leur côté, les indépendants ont créé une véritable surprise lors de ces législatives en remportant le pari à travers la réalisation des prévisions de plusieurs analystes politiques qui ont prévu leur domination de l'APN en se basant sur le nombre de listes, plus importants des listes des partis qui se sont présentée aux législatives. Les urnes auront ainsi fait des indépendants deuxièmes forces politiques dans le pays avec 78 sièges. Ces résultats induiront inéluctablement un changement des rapports de forces traditionnels. Le président de la République s'est engagé à financer la campagne électorale des candidats indépendants âgés de moins de 40 ans pour écarter l'argent sale de la politique.

Le MSP préserve sa 3^e place

Le Mouvement de la société de la Paix (MSP) a préservé sa 3^e place qui constitue son classement lors des précédentes législatives (dans le cadre de son alliance avec le Front pour le changement). Le MSP a doublé lors de ce scrutin le nombre de ses sièges passant de 34 au 64 sièges. Avec 57 sièges, le Rassemblement national démocratique (RND) a échoué à garder

le nombre de sièges obtenus lors des précédentes législatives (100 sièges lors des précédentes législatives).

Face au recul de la domination du parti, toujours qualifiés de rivaux, qui remportaient auparavant la majorité parlementaire, cette fois-ci, ils se sont contentés de partager la plus grande part des sièges avec les indépendants.

Des partis émergents

Pour cette nouvelle législature, l'APN exercera ses missions avec une composition différente, marquée par l'émergence de partis politiques montants qui auront un poids dans la législation et par conséquent, dessiner les grandes politiques du gouvernement après la perte par les partis FLN et RND d'une marge importante de représentativité.

Des partis émergents ont surgi à l'instar du parti El Moustakbal qui a remporté 48 sièges et le Mouvement El Bina qui a enregistré sa présence dans le couloir de la députation avec 40 sièges.

La présence d'autres partis nouvellement agréés a été remarquée également dans l'hémicycle du Parlement, comme le parti Voix du peuple (PVP) qui s'est adjugé 3 sièges, alors que d'autres partis sont aux abonnés absents tel que Tajamoue Amel El Djazair (TAJ).

Premières échéances dans le cadre de la nouvelle loi électorale

Les élections législatives organisées récemment en Algérie revêtent un caractère particulier, notamment après

l'engagement du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, depuis son accession au pouvoir, d'injecter du sang neuf et de nouveaux visages pour créer une classe politique différente.

Preuve en est l'enregistrement de 78 députés indépendants à l'APN, ce qui fait de cette catégorie, la 2^e force politique.

Le recul des partis politiques traditionnels reste également, selon les observateurs, le fait marquant de ces législatives. Néanmoins, il convient de relever aussi que *"les députés de ces formations politiques élus jouissent, aujourd'hui, de la légitimité, et ce, contrairement à ce qui était suivi précédemment, par le recours à l'argent sale"*.

De plus, l'organisation de ces élections ayant débouché sur l'élection de nouveaux représentants du peuple, s'est faite dans un contexte de mise à l'écart totale de l'Administration qui n'a plus de lien avec les élections, après que tout ce qui se rapporte à l'opération électorale ait été confié à l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), ce qui reflète *"la véritable image de la scène politique en Algérie, après le Hirak populaire authentique"*.

Le nouveau mode de scrutin a eu pour résultats, deux listes de partis ayant raflé, pour la 1^{re} fois, l'ensemble des sièges dans les deux wilayas de Djelfa et de Mostaganem.

Ce nouveau mode a débouché également sur le fait qu'aucune liste n'a dépassé le seuil de 5 % des suffrages à Constantine, ce qui a mené à la répartition des sièges en fonction des résultats obtenus.

L. B.

ANALYSE

Abdelkrim Zerzouri

L'abstention aux législatives du 12 juin dernier, qui aura in fine travaillé en faveur du FLN et d'autres partis traditionnels,

ainsi que les candidats indépendants, est-elle un paradoxe politique ou une suite logique de l'issue d'un vote qui ne pouvait que profiter pleinement aux participationnistes ? On n'a aucune raison de faire appel au sujet des résultats du vote si on a décidé de le boycotter par conviction politique ou de s'abstenir d'y participer en signe de neutralité et de renoncement à l'exercice d'un droit et devoir par dépit et lassitude enracinés dans les esprits en raison des fraudes massives qui ont marqué, par le passé, l'histoire des rendez-vous électoraux. C'est une liberté fondamentale en démocratie de refuser de participer à une élection, mais l'Etat a ses raisons de ne pas paralyser ses institutions devant ces considérations.

Le président de la République l'a clairement annoncé lors d'un point de presse improvisé après avoir accompli son devoir, le 12 juin, soulignant qu'il respecte le choix des boycotteurs mais il composerait avec ce que donnerait l'urne quel que soit le taux de participation. Les résultats n'ayant pas été contestés, selon les premières réactions des participants qui ont raflé le plus grand nombre de sièges, ayant en cela exprimé leur entière satisfaction après la proclamation des résultats provisoires, ne resterait alors que l'installation des nouveaux députés à l'Assemblée populaire nationale après confirmation des résultats par le Conseil constitutionnel. Et, aller vers la cons-

Comment éviter le satisfecit ?

titution d'un gouvernement de coalition, selon toute vraisemblance, pour éviter de parler d'un gouvernement d'entente nationale en l'absence de par-

tis de l'opposition en son sein.

Au-delà, donc, de l'Assemblée qui aura du pain sur la planche en matière de législation, c'est le gouvernement et les grands chantiers qui l'attendent qui sera le point de mire de tout le monde. Et ni le président de la République, qui aura certainement les coudées franches pour appliquer son programme, ni le Premier ministre et son équipe, qui ne trouveraient pas grande résistance au sein d'une Assemblée dont les députés, eux-mêmes, auront participé à les faire entrer dans le gouvernement, ne pourraient avoir d'excuses pour ne pas réussir dans leur mission de remettre sur rails le pays et le mener vers des rivages sûrs et paisibles. Les responsables n'auront qu'à faire valoir leurs compétences à l'abri de toute forme de résistance ou d'opposition au sein d'une APN, disciplinée, normalement toute acquise à leur mission.

Cette situation, qui semble plaire à certains, en raison du concret qu'on pourrait accomplir dans une atmosphère de concertation tranquille, nécessaire pour faire face aux nombreux défis sur la route, n'est pas sans risque de tomber dans les satisfécits et passer à côté d'une évaluation de bilans non complaisante, seule à même de permettre de se corriger et se perfectionner, selon d'autres avis. Une APN docile, dans le cas de la formation d'un gouvernement de coalition, serait-elle une lame à double tranchant ?

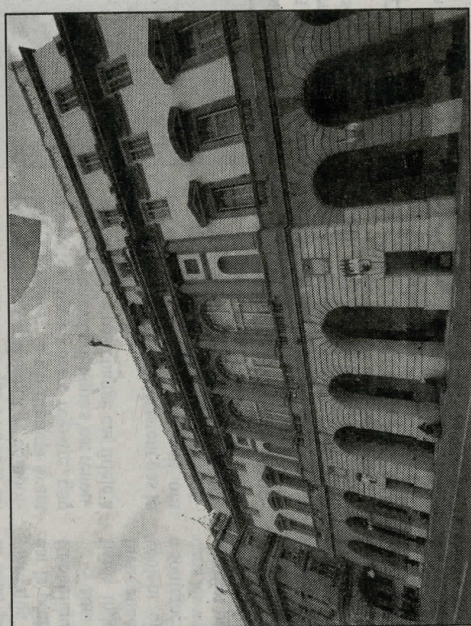
ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

CONSEIL DE LA NATION

«VIBRANT HOMMAGE» À L'ANIE

● L'ALGÉRIE NOUVELLE, SOUS LA DIRECTION DU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE ABDELMAJID TEBBOUNE, NE SE SOUMET À AUCUNE FORME DE CHANTAGE OU DE COMPROMISSION

Le Conseil de la nation a rendu, hier, un «vibrant hommage» à l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), qui a «assumé pleinement son rôle» lors des élections législatives du 12 juin dernier, indique



un communiqué du Bureau de la chambre haute du Parlement, rendu public à l'issue d'une réunion présidée par Salah Goudjil.

Le Bureau du Conseil de la nation, présidé par M. Salah Goudjil, président du Conseil de la nation, tout en exprimant sa profonde satisfaction par rapport au climat empreint de sérénité qui a caractérisé le déroulement des élections législatives du 12 juin 2021, tient à rendre un vibrant hommage à l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), qui a pleinement assumé son rôle lors de ce scrutin, lit-on dans le

communiqué. Le Bureau du Conseil de la nation a également adressé ses «sincères félicitations aux citoyens pour leur contribution à jeter un jalon et à ajouter un pilier supplémentaire à l'édification de la nouvelle Algérie, que tend à consacrer M. Abdelmajid Tebboune, président de la République», relevant dans ce contexte que «les citoyennes et citoyens, comme à l'accoutumée, ont donné la preuve de leur fidélité au pays et aux idéaux et réfé-

rents de Novembre, lorsqu'il s'agit de l'Algérie et de l'intérêt suprême de la Nation».

A cet égard, le Bureau du Conseil de la nation a indiqué, dans son communiqué, qu'«il ne s'étonne nullement du fait qu'à chaque fois que l'Algérie franchit une nouvelle étape dans le processus d'édification institutionnelle et de renforcement de son front interne, des voix s'élèvent pour dénigrer le travail accompli».

ANALYSE D'UN SCRUTIN

De la majorité, du HMS et des hirakistes

Suite de la page Une

Par conséquent, le taux de participation enregistré est loin de servir le pouvoir. La désaffection des grandes villes et de la zone nord du pays, c'est-à-dire celle où se trouve la majorité de la population et les principales infrastructures et activités économiques, doit inquiéter ceux qui voulaient une réponse forte et claire aux opposants. Il est vrai aussi que des raisons objectives expliquent ce désaveu et nous citons en premier les difficultés économiques induites par l'arrêt de toutes les activités commerciales durant plus d'une année. L'aide apportée par l'État ne fut pas conséquente et beaucoup de familles ont basculé dans la pauvreté.

Les retombées de la crise des liquidités

Les interminables crises dues au manque de liquidités, obligeant des millions de retraités à piocher dans leurs économies, voire des semaines et des mois, devant les bureaux de poste, les envoies cycliques des prix des fruits et légumes, la crispation économique doublée des frustrations sociales et de cette impression de fin du monde (qui n'est pas d'ailleurs propre à l'Algérie) ont fait le reste.

Loin du sérail, beaucoup pensent que non seulement les choses n'évoluent pas mais qu'elles empiraient même. Le commun des mortels n'a pas la patience facile et ne se sent pas concerné par toutes les tâches titanesques qu'il fallait d'abord mener avant de passer aux décisions réparatrices. Pourtant, la bataille centrale

ne fut pas de tout repos; elle fut complexe et constamment contrariée par la lutte sournoise des restes de ce que l'on appelle «la bande». S'attaquer à l'empire d'une oligarchie parmi les plus prédatrices au monde ne fut pas aisé. La poursuite des arrestations jusqu'à nos jours prouve que l'on n'est pas encore venu au bout des ramifications inextricables de cette gigantesque pieuvre de la malversation et de la corruption. Ces forces de l'argent, épargnées durant de longs mois, ne sont pas restées inactives. À côté des entités «politiques» prônant la violence et nettement identifiées, ces restes épars de l'oligarchie ont aussi tenté d'investir à leur manière le Hirak. Ne fallait-il pas frapper un grand coup d'entrée ? C'est-à-dire annihiler leur action périlleuse en stoppant, dès décembre 2019, les activités de l'APN, des APW et des APC, tout en changeant le personnel administratif et économique qui ne présente pas toutes les garanties d'honnêteté ? C'est une tâche impossible, allez-vous me répondre. Pourtant, la révolution a ses exigences et l'on ne peut nettoyer tant de saletés avec des moyens superficiels et, surtout, avec l'aide de ceux qui salissent le plus.

L'entrisme du HMS sera-t-il accepté ?

Je crois que le pouvoir a une tout autre démarche : légaliste depuis les premières intentions de feu Gaïd Salah, c'est-à-dire agissant dans le cadre de ce qui existe comme institutions, il veut d'abord s'entourer de garanties constitutionnelles et politiques avant d'entamer toutes les réformes inscrites à son agenda. Ces élections sont un moyen de renforcer ses

capacités d'action. La victoire du FLN et les scores appréciables des indépendants et du RND vont certainement permettre d'établir une majorité confortable pour un pouvoir qui attendait cette assise législative en vue d'approfondir ses réformes.

Cette majorité n'a pas besoin des islamistes et principalement du HMS mais ce dernier, fidèle à sa politique d'entrisme, ne voudra pas quitter un exécutif où il a toujours occupé quelques strapontins. La majorité ne gagnerait rien à intégrer des islamistes recroquevillés sur leur idéologie intégriste et qui constitueraient un boulet freinant certaines décisions qu'aura à prendre le pouvoir sur le plan de la modernisation de la société.

Cette tendance à vouloir faire de la figuration n'est pas le propre des islamistes. Presque tous les partis: se sont mouillés avec l'ancien régime. Même ceux de l'opposition démocratique n'ont pas pu s'empêcher de participer à des gouvernements Bouteflika. Seule l'extrême gauche est restée opposée à toute idée de faire partie de l'exécutif. C'est pour cette raison d'ailleurs qu'il y a une désaffection progressive vis-à-vis des partis et elle n'est pas propre aux forces de l'ancienne coalition ou aux islamistes. Rappelez-vous les débuts du Hirak : tous les représentants des partis étaient renvoyés.

Je pense que l'entrée en force de jeunes diplômés venus d'horizons divers et notamment du milieu associatif va être la seule garantie du changement et il est fort probable que ce réservoir va constituer l'ébauche d'une nouvelle force politique sur laquelle va s'appuyer M. Tebboune pour mener ses politiques dans

Par Maâmar Farah

farahmadaure@gmail.com

tous les domaines. On nous dit aussi que les élus nouveaux élus du FLN et du RND n'ont plus rien à voir avec les dinosaures à la «chakra» de l'ancienne législature.

Dialeguer avec les hirakistes non affiliés au MAK et à Rachad

Dans pas mal d'écrits, nous avons toujours souhaité que M. Tebboune ne fasse pas comme M. Kais Saïd en s'isolant dans son palais, sans force réelle de législation et soutiens politiques structurés. Nous avons toujours pensé que la stratégie d'un Macron, élu lui aussi sans parti mais qui a su moduler par la suite un mouvement le soutenant à l'Assemblée, était meilleure que celle du Président tunisien.

Il faudra donc attendre les prochaines semaines pour connaître la suite du programme et les intentions réelles du chef de l'État. Quant à cette partie de l'opposition toujours favorable au Hirak, on ne peut pas la traiter indéfiniment comme on traite les MAK ou Rachad ! Il est impossible de faire admettre aux Algériens que les militants du Parti des travailleurs, du RCD, du FFS ou du MDS sont des terroristes ! Il y a une grande partie de hirakistes qui viennent également du mouvement associatif ou simplement de... la rue ! Un jour ou l'autre, il faudra pourtant les écouter. Un jour ou l'autre, l'intelligence du pouvoir sera de leur tendre la main pour isoler réellement ceux qu'ils considèrent comme irrécupérables et qu'il combat par tous les moyens.

M. F.